

ترأس اجتماعا للهيئة الوزارية وكتلتي المؤتمر بمجلسي النواب والشورى.. رئيس الجمهورية:

هناك قيادات في (المشترك) متعطشة لإراقة الدماء وتحميل السلطة المسؤولية



(القاعدة) و (المشترك) يسعيان عبر ارتكاب أعمال العنف والتخريب إلى زعزعة الأمن والاستقرار التأكيد على أهمية اضطلاع كافة المؤسسات بدورها إزاء ما يمر به الوطن من تحديات

المشترك) متعطشة لإراقة الدماء وإزهاق الأرواح البرينة وتحميل السلطة مسؤولية ذلك لاستشارة الرأي العام وتصيله.. موضحاً أن العناصر الإرهابية من تنظيم (القاعدة) والتي خرجت من عباءة حزب الإخوان المسلمين (التجمع اليمني للإصلاح) تسعى بالتحالف مع أحزاب (اللقاء المشترك) إلى ارتكاب أعمال العنف والتخريب والإرهاب بهدف زعزعة الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي لتحقيق أهدافها التخريبية والإرهابية والإضرار بمصالح الوطن والمواطن.

وقد ندد الاجتماع بكافة الأعمال الخارجة على القانون التي تقوم بها عناصر أحزاب (اللقاء المشترك) وحلفائها لجر الوطن إلى أتون الفتنة وإراقة الدماء والإضرار بالاقتصاد الوطني ومصالح المواطنين والسكينة العامة في المجتمع.

وأشاد الاجتماع بالدعوات المتكررة لفخامة الأخ رئيس الجمهورية إلى الحوار باعتباره الوسيلة المثلى لمعالجة كافة القضايا التي تهم الوطن.. مطالباً أحزاب (اللقاء المشترك) بالاستجابة لتلك الدعوات والاحتكام للعقل بما يحقق التفاهم ويحقق الدماء ويخدم المصلحة الوطنية.

كما جدد الاجتماع المشترك التحريم بالجهود والمساعي المبذولة من الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي، وأكد التعاطي الإيجابي معها كمنظومة متكاملة غير قابلة للتجزئة أو الانتقاء.

من الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي، وأكد التعاطي الإيجابي معها كمنظومة متكاملة غير قابلة للتجزئة أو الانتقاء، مؤكداً أهمية إيجاد آلية تنفيذية تلتزم بها كافة الأطراف وفي ظل ضمانه الأشقاء والأصدقاء من دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بما يكفل لها النجاح وتحقيق الأهداف المرجوة منها في حل الأزمة.

حضر الاجتماع رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي ورئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور ورئيس مجلس الشورى عبدالعزیز عبدالغني والمستشار السياسي لرئيس الجمهورية الدكتور عبدالكريم الارياني.

المبادرة الخليجية والاستعداد للتعامل الإيجابي معها، وأهمية الجلوس على طاولة الحوار ترجمة لما ورد في اتفاقية المبادرة الخليجية باعتبارها منظومة متكاملة غير قابلة للانتقاء والتجزئة.

وأطلع وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي الاجتماع على تحركات الدبلوماسية اليمنية مع الدول الشقيقة والصديقة لشرح حقيقة الأوضاع في ضوء كافة التطورات، وما يتم بذله من جهود من أجل احتواء الأزمة بالطرق السلمية التي تجنب بلادنا الفتنة.

وقد أكد فخامة رئيس الجمهورية خلال الاجتماع أهمية أن تضطلع كافة المؤسسات بدورها كل في نطاق اختصاصه وباشراك كافة الفعاليات وعلى كافة المستويات من أجل الوقوف إزاء ما يواجهه الوطن من تحديات نتيجة تلك الأزمة التي افتعلتها أحزاب (اللقاء المشترك) واتخاذ القرارات المناسبة التي تكفل الخروج من تلك الأزمة، بما يخدم مصلحة الوطن..

وأستعرض كافة الجهود المبذولة من أجل تجنب البلاد الفتنة وإراقة الدماء التي يسعى إليها (اللقاء المشترك) وحلفاؤهم، وصور أمن الوطن واستقراره ووحده ومكاسبه العظيمة وثوابته على الرغم من كل الاستفزازات وأعمال التعنت التي تقوم بها أحزاب (اللقاء المشترك) وحلفائهم من تنظيم (القاعدة)، والتي شملت القيام بالاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة وقطع الطرقات ومنع وصول إمدادات الغاز والوقود إلى المواطنين بالإضافة إلى ضرب أبراج الكهرباء وأعمال القتل والاعتداءات على الجنود أثناء أداءهم واجبه في الحفاظ على الأمن والسكينة ومنها ما حدث مؤخراً في مارب وشبوة والبيضاء وكذا ما حدث في الماضي في كل من أبين وحضر موت، حيث استشهد عدد من الجنود أثناء أداءهم لواجبهم إلى جانب تلك الأعمال التخريبية التي قامت بها عناصر أحزاب (اللقاء المشترك) في كل من تعز وأب والحديدة و عدن من اعتداءات على الممتلكات العامة والخاصة والإضرار بالأمن وأخرها ما حدث يوم الأربعاء الماضي أثناء قيام العناصر التخريبية التابعة لتلك الأحزاب بمحاولة اقتحام مبنى مجلس الوزراء وإذاعة نداء للقاء وأشار فخامة الأخ الرئيس إلى أن هناك قيادات في أحزاب (اللقاء

منعاه / سبأ

رأس فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس بحضور

الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية اجتماعاً موسعاً مشتركاً

ضم الهيئة الوزارية وكتلة المؤتمر الشعبي العام في مجلسي النواب والشورى

وأعضاء اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام.

وقد جرى الوقوف أمام تطورات الأوضاع الجارية في الساحة الوطنية وتداعيات

الأزمة الراهنة التي تعيشها البلاد في ضوء المواقف المتعنتة لأحزاب (اللقاء

المشترك) وما تقوم به من أعمال تصعيد وتخريب وقتل وإضرار بمصالح الوطن

والمواطنين والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة.

وقد أطلع الأخ رئيس مجلس الوزراء الاجتماع على نتائج جولته الخليجية التي شملت كلا من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ومملكة البحرين، والمباحثات

في جلسته أمس برئاسة يحيى الراعي

البرلمان يدعو إلى سرعة تشكيل حكومة جديدة إلزام الحكومة بحماية المنشآت الحكومية والاقتصادية



ونه العليمي الخارجين على النظام والقانون إلى أهمية التحلي بالمسؤولية الوطنية وعدم المساس بأمن واستقرار الوطن ومصالح المواطنين، داعياً إلى أن ترتبط أعمالهم بالقوانين النافذة وليس غير ذلك.

وقد استهل المجلس جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه. حضر الجلسة من حكومة تصريف الأعمال وزراء الدفاع والداخلية والمالية والنفط والمعادن والكهرباء وشؤون مجلسي النواب والشورى.

إلى أعمال الفوضى والتخريب التي تقوم بها عناصر من أحزاب (اللقاء المشترك) والتي أدت إلى الإضرار بالحياة العامة ومصالح المواطنين ومحاولتها الانقلاب على الشرعية الدستورية.

ولفت العليمي إلى أن تلك الأفعال تواجه بصمود المواطنين وبحكمة وعقلانية وترو من قبل الحكومة والقيادة السياسية بزعامه فخامة الأخ رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح واضعين المصلحة العامة للوطن في مقدمة كل المصالح والاعتبارات.

التشديد على اضطلاع الوزراء والمسؤولين في القطاعات المدني والعسكري بمسؤولياتهم الوطنية

العليمي أمام البرلمان:

الحكومة لديها خطط إستراتيجية لتأمين إمدادات النفط للمواطنين

حول مدى اضطلاعهم بمسؤولياتهم تجاه ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار والحفاظ على السكينة العامة وحماية الممتلكات العامة والخاصة وتأمين متطلبات المواطنين في ربوع الوطن اليمني الكبير.

وبين نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد محمد العليمي الإجراءات والخطوات التي اتخذتها حكومة تصريف الأعمال في سبيل ذلك.

وعبر العليمي عن شكر وتقدير الحكومة لرئيس وأعضاء مجلس النواب على اهتمامهم ومتابعاتهم لقضايا الأمن والاستقرار في البلد ورعاية المصالح والمتطلبات المعيشية للناخبين وكافة المواطنين في عموم محافظات الجمهورية، مؤكداً الشراكة والمسؤولية الوطنية القائمة بين السلطات التشريعية والتنفيذية في ما يخص قضايا الوطن والمواطنين بصورة عامة.

وأوضح العليمي بإيجاز لنواب الشعب الإجراءات التي قامت بها حكومة تصريف الأعمال في سبيل توفير الإمدادات للمواطنين من النفط والغاز والديزل وتأمين وصولها إلى المواطنين، لافتاً إلى أن الحكومة لديها خططها الإستراتيجية لتوفير تلك المواد للمواطنين.

وأشار نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية

منعاه / سبأ

دعا مجلس النواب إلى سرعة تشكيل حكومة جديدة خلفاً لحكومة تصريف الأعمال الحالية لكي تمارس مهامها كاملة وفقاً للصلاحيات المنصوص عليها في الدستور والقوانين.

وألزم المجلس الحكومة بحماية المنشآت الحكومية والاقتصادية وإصلاح انبوب النفط المعطل عن العمل نتيجة تعرضه لأعمال تخريب من عناصر خارجة على النظام والقانون والعمل على حماية الطرق العامة وتأمين خطوط إمدادات النفط والديزل والغاز واحتياجات المواطنين اللازمة.

وشدد مجلس النواب على أهمية أن يضطلع الوزراء والمسؤولون في القطاعات المدني والعسكري بمسؤولياتهم الوطنية والقانونية بضبط عملية الدوام الرسمي ومحاسبة الذين يعييبون عن أعمالهم والمقصرين في أداء واجباتهم الوظيفية.

وحث المجلس المسؤولين العسكريين في مؤسستي الدفاع والأمن على الاهتمام بكافة منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية وإعطاء عناية للذين يضحون بأرواحهم في سبيل أداء رسالتهم وواجبهم القانوني والوطني.

جاء ذلك في الجلسة التي عقدها المجلس صباح أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي والتي كرست للاستيضاح من الجانب الحكومي